

الفصل الثاني

ثانية تقسيم الجملة العربية والتحويلات التي تعثر بها

أولاً - ثنائية تقسيم الجملة العربية:

لئن كانت تعريفات النحاة للجملة متباينة لفظاً، فإنها متفقة معنى في كثير من الأحيان.

ويتبدى ذلك من خلال تمثيلهم لمكوناتها. ويكاد يصلح كل تعريف للكلام تعريفاً للجملة (١).

ولقد سبق أن انتهينا إلى أن جمهور النحاة والباحثين المحدثين الذي قفوا على آثارهم يعدون الكلام والجملة مستويين لسانيين متميزين ومختلفين (٢)، ذلك أن الكلام شكل لغوي نحوي ودلالي مفيد (٣)، بينما الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً ودالياً تاماً يسوغ السكوت عليه، ويمكن أن لا تكون كذلك (٤).

وفي كلا الحالتين خلصنا إلى أن الجملة العربية في أقصر صورها هي تركيب أفاد أم لم يفد لا بد أن يتوافر فيه الركنان الأساسيان (المسند والمسند إليه) وجوداً أو تقديراً، لأن هاتين الدعامتين تمثلان الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة (٥). وحيث إن هذين المكونين الرئيسيين تختلف طبيعتهما في الجملة العربية، فإن النحاة العرب تبعاً لنظراتهم إلى الطبيعة جاء تقسيمهم لهذه الجملة مختلفاً. فهناك من جعل الجملة أقساماً أربعة: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية (٦)، وجملة شرطية. وحسب التصنيف اللساني فإن النحويين العرب القدامى قد صنّفوا التراكيب العربية أربعة أنواع: التركيب الاسمي، التركيب الفعلي، التركيب الشرطي، التركيب الظرفي (٧). قال الزمخشري: "والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أبوه منطلق وعمرو إن تعطه يشكر، وخالد في الدار" (٨). وهي قسمة "أبي علي الفارسي" التي خصّ بها الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً لمبتدأ حين

قال: " وأما الجملة(٩) التي تكون خبراً للمبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من إبتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء والرابع أن تكون ظرفاً(١٠). وقد علق " الجرجاني" على هذا قائلاً: " فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل(١١) وهي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل، والفاعل(١٢)، والجملة من المبتدأ والخبر"(١٣).

ومنهم من جعل الجملة ثلاثة أنواع: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية(١٤) ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي قد ارتضى المسند مقياساً لتحديد نوع الجملة(١٥). فإن كان المسند اسماً كانت الجملة اسمية وإن كان فعلاً كانت الجملة الفعلية وإن كان ظرفاً كانت ظرفية واكتفى بالبنية السطحية الظاهرة لهذه الجملة مقتضياً أثر" ابن مضاء القرطبي" الذي رأى أن الجملة من نحو" زيد في الدار" كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها كلمة " في". ولا حاجة إلى غير ذلك(١٦). وذهب " ابن هشام" إلى أن الجملة الظرفية هي: " الجملة المصدرية بظرف نحو: أعندك زيد، أي في الدار زيد"(١٧).

ومن خلال الأمثلة المعروضة يتبدى لنا أن ما أطلق عليه جملة ظرفية إن هو إلا جملة اسمية بنيتها السطحية إما مؤلفة من مبتدأ يليه خبر مركب من جار ومجرور، وإما مؤلفة من خبر مقدم مركب من ظرف أو جار ومجرور يليه مبتدأ(١٨).

أما الجملة الشرطية(١٩) فقد رأى " ابن يعيش" أنها جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين، أو من جملة فعلية وجملة اسمية(٢٠) معللاً ذلك بقوله: " لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول: " إن زيد قائم أقم ". وقد يجوز في الاستفهام أن تقول: " أزيد قائم؟" وقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام(٢١). " وابن هشام" هو الآخر ذهب إلى أن الجملة الشرطية إن هي إلا جملة فعلية مؤكداً ذلك بقوله:

"وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية. والصواب أنها من قبيل الفعلية"(٢٢).

وهكذا لم يبق للجملة العربية إلا قسمان سائدان هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية. قال " الزجاج": " ألا ترى أنهم زعموا أن الجمل اثنتان فعلية واسمية"(٢٣) لذلك

نسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة العرب الذي يقسم الجملة إلى قسمين رئيسيين هما: الاسمية والفعلية. فالجملة العربية تنقسم وظيفياً بحسب المسند إليه فيها إلى جملة "المسند إليه والمسند" (٢٤). وهي الجملة الاسمية. وجملة المسند والمسند إليه وهي الجملة الفعلية. ويرى "فندريس" أن جميع اللغات تتفق في هذين التقسيمين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية (٢٥) لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة (٢٦). من الجملة الظرفية والجملة الشرطية.

وسميت الجملة الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) اسمية باسم العنصر الذي يكون بموقع المسند إليه المبتدأ الذي تبتدئ به. وسميت الجملة الفعلية (جملة الفعل والفاعل) فعلية لأنها تبتدئ بفعل يكون بموقع المسند (٢٧). ذلك أن "الجملة الاسمية" هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل" (٢٨).

ويرى بعضهم وجوب أن يكون هذا الفعل تاماً غير ناقص، لأن الجملة المبدوءة بفعل ناقص هي جملة اسمية محولة. "والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه. فلا عبء بما تقدم عليهما من الحروف (٢٩). فالجملة من نحو "أقائم الزيدان؟" (٣٠) و "أزيد أخوك؟"، "ولعل أباك منطلق"، و "ما زيد قائماً" اسمية. ومن نحو "أقام زيد"، و "إن قام زيد"، و "قد قام زيد"، و "هلا قمت" فعلية" (٣١) محولة. فالتصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة. فالجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر، أو ما كان الأصل فيها كذلك (٣٢)، أي ما كان أصله المبتدأ والخبر (٣٣). "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك "كان عبد الله منطلقاً"، و "ليت عبد الله منطلق" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ لما بعده" (٣٤). والجملة الفعلية (٣٥) هي جملة تتركب من فعل تام (٣٦) وفاعل، أو فعل لم يسم فاعله ونائب فاعله. ومثال الأولى: "نجح المجتهد"، ومثال الثانية: "فهم الدرس" أو ما أصله كذلك. فالجمل المصدرية بشبه فعل وهو المصدر والوصف (٣٧) العاملان عمل فعلهما، واسم الفعل (٣٨) هي جمل فعلية محولة. وأساس ذلك أن هذه الكلمات تشبه الفعل في الدلالة على الحدث. وتشبهه من حيث إنها تعمل عمله في الرفع للفاعل أو نائبه والنصب للمفعول به (٣٩)، ومن ثم حملت عليه (٤٠). فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا

عليكم أنفسكم)(المائدة/١٠٥). تضمن جملة فعلية هي "عليكم أنفسكم" اشتملت على اسم فعل الأمر "عليكم". ولما كان هذا العنصر بنيته العميقة "الزموا" عمل عمل فعله فنصب المفعول به "أنفسكم"(٤١).

والجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فيها فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها(٤٢). والصورة الأساسية للجملة الفعلية البسيطة التي مسندها فعل أن يتقدم فيها الفعل على المسند إليه(٤٣). ولا يجوز تقدم المسند إليه عليه لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل من الفاعل(٤٤).

والنحاة رأوا أن "ما كان كالجزء من متعلقة لا يجوز تقدمه عليه كالصلة والفاعل والصفة، والمضاف إليه، والاسم المجرور بحرف الجر"(٤٥). لأنه إن تقدم عد مبتدأ عند جمهور النحاة(٤٦). ورأى بعضهم في هذه الجملة أنه يمكن أن يكون المسند أشياء أخرى غير الفعل(٤٧). كأن يكون وصفا لكونه يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل(٤٨). في نحو الجملتين البسيطتين "هل ناجح المجتهدان؟"(٤٩)، وأمفهوم المثالان؟ "وما يؤيد الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية (فاعل) و(مفعول) استعمال البنائين استعمال الأفعال في إلحاقهما بالفاعل والمفعول وبالنائب عن فاعل"(٥٠). ذلك أن المسند إليه فيهما وهو "المجتهدان"، و"المثالان" يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها الفاعل ونائب الفاعل(٥١).

وما يقوي هذا الرأي أن الوصف يأتي بمعنى الفعل. والفعل في عرف النحاة لا خبر له(٥٢) ثم إن تسمية النحاة للمرفوع بعد هذا الوصف "المجتهدان" فاعلا، و"المثالان" نائب فاعل دليل ثان على فعلية الجملة المصدرية بوصف عامل.

فالوصف "ناجح"، و"مفهوم" ليس مبتدأ في المعنى، لأنه محدث به ومسند. ثم إنه لا يمكن أن يسد الفاعل أو نائب الفاعل الذي يذكر بعد ذلك الوصف مسد الخبر لأن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه بينما الخبر مسند(٥٣).

والنحاة العرب في تصنيفهم للجملة اعتمدوا محورين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية. وأساس اعتمادهم هذين المحورين إنما يرتكز على أن العنصرين(المسند

والمسند إليه) يشكلان الدعامة الرئيسة للجملة. حيث لا تتألف الجملة بدونهما(٥٤) لفظاً أوتقديرأ. وقد يكتفى بهما وحدهما(٥٥). ولما كان المسند والمسند إليه هما الركنين الأساسين اللذين تتعقد بهما الجملة، سميت الجملتان الفعلية والاسمية بهما. أما العناصر الأخرى من مثل الظروف والمجرورات(٥٦) والمفاعيل والتوابع وسواها لما لم تكن عناصر أساسية " عمدة " لم تسم الجمل باسمها(٥٧) لأن هذه العناصر تعد فضلة (٥٨)، ومتممة تتحرك قبل أوبعد المسند والمسند إليه أوفيما بينهما، ولا تؤثر على موقع ركني الجملة الأساسين(٥٩) ثم إنه لما كان منهج النحاة الأوائل الأصلاء وظيفياً وظلياً وجدناهم حين استقرأئهم كلام العرب الأقحاح خلصوا إلى أن الجملة الاسمية في صورتها الأصلية تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه يليه مسند. بينما الجملة الفعلية في صورتها الأصلية هي التي تبدأ بفعل(٦٠) يكون في موقع المسند(٦١) لتكون الجملة الفعلية مسماة باسم المسند (الفعل) والجملة الاسمية مسماة باسم المسند إليه (الاسم) فيها. وقد تبادر إلى أذهان بعض الناقدين أن تسمية الجملتين الفعلية والاسمية لم يراع فيها إلا مرتبة المسند إليه، ومن ثم فهي صيغة متكلفة فرضتها قواعد النحاة وتعريفاتهم المصطنعة. حيث " تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم.

ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل بحسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنف حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها " (٦٢).

ألا يعلم أمثال هذا الناقد أن النحاة الحداق ذهبوا إلى أن التصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهى فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً إسنادياً " عمدة " رئيساً فيها، أوأن الأصل فيها أن تكون كذلك، وأفلا يعلم أنهم قالوا إن الجملة الفعلية هي جملة تتركب من فعل وفاعل أو ماما هو بمنزلة ذلك؟(٦٣) وإن الجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدئ وخبر أو ما كان الأصل فيهما كذلك؟(٦٤) ولو كان هذا الزعم صحيحاً ولم يأل النحاة العرب جهداً للوظائف التي يقوم بها العنصران الأساسيان في الجملة لعدوا جملة (والأنعام خلقها لكم)(النحل/٥) وجملة (وكان الله عليماً حكيماً)(٦٥)(النساء/١٧). وجملة، (وإن أحد (٦٦) من المشركين استجارك)(التوبة/٦) جملاً اسمية "

والجملة الاسمية في عرف النحاة هي التي تبدأ بالمسند إليه الذي يسمى مبتدأ يليه المسند وهو الخبر. والمقصود بالابتداء عندهم هو الابتداء الأصلي (٦٧). ففي الجملة الاسمية الواردة في قوله تعالى: (من المؤمنين رجال) (الأحزاب/٢٣) نجد أن المسند إليه "رجال" هو المبتدأ على الرغم من أنه لم يبتدأ به فيها. إذ لا يغير من تسميته المبتدأ في الجملة الاسمية تقدم الخبر عليه، وهوما يبين أن النحاة لم تكن تسميتهم شكلية. سواء أكان هذا التقديم واجباً أم جائزاً (٦٨).

ويلاحظ أن هذا الركن لا يسمى مبتدأ إلا في حالتين: أولاهما أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية (٦٩) لأن صفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة (٧٠). أي غير مسبوق بالنواسخ التي تؤثر فيه نحوياً. ففي الجملة الاسمية "المجتهد ناجح" يعرب "المجتهد" مبتدأ لأنه عار من تلك العوامل اللفظية. يؤكد ذلك "ابن جني" بقوله: "اعلم أن المبتدأ كل اسم (٧١) ابتدأه وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء" (٧٢).

ثانيهما أن يأتي هذا المبتدأ بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، كأن يكون مسبوقة بحرف من أحرف الجر الزائدة أو الشبيهة بحرف الجر الزائد (٧٣). فالزائدة هي ما يستغنى عنها إعراباً، ولا يستغنى عنها معنى، لأنها إنما جيء بها لتزيد في قوة المعنى. فالآية الكريمة: (هل من خالق غير الله) (فاطر/٣). جاءت الجملة الاسمية فيها مشتملة على مبتدأ هو "خالق" (٧٤) مسبوق بحرف جر زائد هو "من". ولم يخرج هذا الحرف من دائرة المبتدأ كما هو الأمر بالنسبة إلى النواسخ (٧٥).

وتسمية النحاة لركني الجملة الاسمية الأصلية المعبر عنها بالبنية العميقة عند تشومسكي "بالمبتدأ والخبر تسمية وظيفية، وليست شكلية كما تبدى لكليل النظر. ومن الأهمية بمكان أن نسوق هنا قولاً لإمام البلاغيين يجلي هذه الحقيقة "وهنا نكتة يجب القطع معها بوجود هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى. والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه" (٧٦).

ويخرج المسند إليه من تسمية المبتدأ في هذه الجملة الاسمية في نحو المسند إليه الوارد في الآية الكريمة: (إن الله غفور) (المائدة/٣٩). وفي نحو الآية: (وكان الله غفوراً رحيماً) (النساء/٩٦). وفي نحو الآية الكريمة: (يكاد البرق يخطف أبصارهم) (البقرة/٢٠).

وبالنسبة إلى الذين دعوا إلى الاقتصار على تحديد المسند إليه والمسند في الجملة أو الوحدة الإسنادية نجد أنفسنا مجبرين على إبداء تعجبنا من أنه كيف غاب عنهم أن طريقة تحليل وإعراب الجملة (٧٧) العربية يتمثل في البدء بالكلمة بتحليلها في اتجاهين: اتجاه تصنيفي، ويعنى فيه بتحديد الأبنية والصيغ الصرفية للكلمات المشكلة للجملة. كأن يحدد نوع الفعل ونوع الاسم وبخاصة الملابس منهما حتى لا يكون ذلك اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي. واتجاه وظيفي: ويهدف إلى بيان الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب، كالفاعلية والمفعولية، والحالية، والتبعية، والإضافة، وسوى ذلك. لأن البيان الوظيفي يتصل بمدى تأثير الكلمة، فيحدد نوع الكلمة وعملها ووظيفتها في الجملة (٧٨) انطلاقاً من أن الوظيفة النحوية هي عنصر لغوي يفيد معنى معيناً في التركيب، ويكون إما أصلياً مسنداً ومسنداً إليه، وإما متمماً كالنعت والحال والمفاعيل والبدل وسواها (٧٩). واللافت للانتباه أن الاتجاه الوظيفي إنما يقوم على توخي المعاني النحوية، لا الوظائف المعجمية والدلالية كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين المحدثين العرب (٨٠). ذلك أنه لا يصح الاكتفاء بالقول في حق كلمة ما وإرادة ضمن تركيب ما إنها مضاف، أو اسم إشارة، أو ضمير. لأن الاقتصار على ذلك لا يفصح عن الوظيفة النحوية التي تؤديها تلك الكلمة في ذلك التركيب. يؤيد ذلك قول لـ "ابن هشام" مؤداه: "وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء. لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً (٨١). فالإقتصار في الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب" (٨٢).

ومن ثم فإن الاقتصار في التحليل الوظيفي (الإعراب) لعنصر المبتدأ، أو اسم الناسخ على الذكر بأنه مسند إليه، ولعنصر الخبر على أنه مسند (٨٣) ليس انتحاء وظيفياً، ولا يحقق غرض النحو الذي هو انتحاء سمت كلام العرب.

ويحق لنا أن نتساءل: ما الذي يضير مع ذلك الانتحاء في التحليل الوظيفي لعنصري

الجملة الاسمية الذي سلفت الإشارة إليه ؟ فهل أهمل النحاة مع ذلك التحليل الوظيفي للمسند إليه والمسند في مثل الجملة الاسمية المنسوخة (إن الله غفور) (البقرة /173). حين أعربوا " الله " اسماً للناسخ "إن"، و" غفور " خبراً له، أهملوا المعنى الذي يحيل إليه هذا العنصر الإضافي الناسخ "إن"؟ ألم نرهم قد بينوا أن لهذا العامل "إن" زيادة على عمله المتمثل في نصب المسند إليه وظيفه أخرى هي التوكيد ولم يغلوها. ثم إن المتلقي إذا لم يعرف ويدرك عمل "إن" كيف يتسنى له أن ينطق المسند إليه "الله" منصوباً؟ أهوسليقي؟ كان يمكن أن نتقبل مثل ذلك التحليل الوظيفي الذي يكتفي فيه بتعيين المسند إليه والمسند في الجملة وكذا في الوحدة الإسنادية العربيتين بقبول حسن لو كنا ننتقل بهذه التراكيب الإسنادية سليقة لا صنعة. ولكن لما لم يكن ذلك كذلك لم نر أصوب مما ذهب إليه نحاتنا الأصلاء الذين ما فعلوا ذلك إلا من أجل غير السليقيين ليلحقوا بأولئك السليقيين العرب فيتكلمون على سمت كلامهم.

ولذا حرص النحويون العرب على أن يكون ذكر الوظائف النحوية جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره. ويسمى النحاة المسند في الجملة الفعلية فعلاً، ولم ينصوا على وظيفته التركيبية (٨٤). لأنهم ذكروا في قواعدهم أن الفعل لا يقوم إلا بوظيفة المسند في هذه الجملة الفعلية (٨٥). فقالوا: "الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه" (٨٦). أما الذين ذهبوا إلى أن الفعل قد يؤدي وظيفة الحال (٨٧)، أو البديل، أو المفعول به (٨٨) فنرى أنهم قد التبس عليهم الأمر بين الفعل والوحدة الإسنادية. ذلك أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلومنه (٨٩) أو نائب فاعل. إن التقسيم الثنائي للجملة في اللغة العربية إلى جملة فعلية وجملة اسمية ينبع من تصوير النحاة للواقع اللغوي ومختلف الإمكانيات التعبيرية فيه. وإذا كان بعض كليالي النظر رأوا أنه تقسيم شكلي لا يعبر عن العلاقة الموجودة بين المسند والمسند إليه، ولا يكثرث بالوظيفة التي يمكن أن يؤديها كل منهما في حالات تنوعهما من حيث المعنى النحوي، فلقد أحسن صنعاً أستاذنا الفاضل الدكتور "جعفر دك الباب" حين أوضح الفرق الذي بين بنية الجملة الفعلية وبنية الجملة الاسمية، انطلاقاً من التمييز بين البنية النحوية الساكنة، والبنية الإخبارية المتغيرة اللتين تفتن لهما "سيبويه" (٩٠)، ليكون بذلك قد كفانا عناء الرد على أولئك الباحثين المحدثين الذين استغربوا تغيير تسمية الجملة الفعلية من نحو "نجح

المجتهد" إلى جملة اسمية من نحو" المجتهد نجح" (٩١) لمجرد تغيير مرتبة المسند إليه فيها بتصدره إياها. حيث رأى أولئك الباحثون أن مثل تلك الجملة " المجتهد نجح" يجب أن تبقى فعلية على الرغم من احتلال المسند إليه فيها موقع الصدارة (٩٢). وأساس ذلك أن الجملتين المذكورتين تتألفان من العنصرين الإسناديين نفسيهما ، وتؤديان المعنى نفسه (٩٣). ويرون أن النحاة وبخاصة البصريين منهم يحرمون أن يكون المتقدم (لفظ المسند إليه) في مثل الجملة" المجتهد نجح" هو الفاعل (٩٤). لقد التبتت على أولئك الباحثين الخصائص اللغوية للجملة العربية فذهبوا. إلى أن حكم النحاة على تلك الجملة إن هو إلا وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة ، ينبغي لنا أن نتحرر منه. لأنه ليس مما يصح به أسلوب أو يزيّف. ومنه فإن تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفعل) في اللغة العربية سواء. ومرد ذلك إلى أن العربية لغة تمنح أهلها سعة وحرية في تأليف الجملة (٩٥). والحق إن تصنيف الجملة المفضي إلى الجملتين المذكورتين ليس صنعة نحوية متكلفة ابتداعها نحائنا الأفذاذ ، وإنما هو تصنيف يتماشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربية ، مرجعه إلى الخصائص البنوية لبنية الجملة العربية ، ينطلق فيه أساساً من التمييز بين مفهومين قواعديين يتمثلان في الفاعل والمبتدأ اللذين يختلف دورهما الوظيفي في التركيب الإسنادي المفيد لاختلاف موقعهما. فليس سواء تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفعل) في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ذلك أن الجملة التي تبتدئ بفعل من نحو" نجح المجتهد" هي في المستوى النحوي الساكن جملة لا يميز في بنيتها جزآن (عنصران) منفصلان عن بعضهما (٩٦). أي لا يمكن أن نميز فيها بين موضوع ومحمول الكلام حسب السياق (٩٧) إذ إنها تتألف من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله (٩٨) ، أو مرفوعه الذي يليه. لأنها بمثابة الكلمة الواحدة التي لا نستطيع أن نفصل بين جزئها ، لشدة الترابط والتماسك بين المسند والمسند إليه (٩٩). فالفاعل يندمج في الفعل " لأن الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزم منه" (١٠٠). وهذه الجملة في المستوى الإخباري المتغير لا تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق (١٠١). وأساس ذلك أن المسند إليه (الفاعل) الذي هو" المجتهد" في تلك الجملة لا يمكن أن يكون نقطة ابتداء (١٠٢). لأن " الفاعل ما كان المسند إليه من فعل وشبهه مقدماً عليه أبداً" (١٠٣). من منطلق كون الفعل عاملاً في الفاعل

فيكون حقه التقديم(١٠٤). ولأن رتبة الفاعل التأخر عن فعله وهي الرتب المحفوظة (١٠٥). ولهذا السبب دعا النحاة المسند إليه حين يلي الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، ولم يدعوه مبتدأ. واللافت للانتباه أن هذه الجملة في مثل هذه الحال يسجل أنها حاملة خبراً ابتدائياً(١٠٦)، فهي توليدية. إذ إن الفعل (المسند) فيها لم يذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي. لذلك يحتاج هذا السامع بالضرورة أن نذكر له بعد الفعل "نجح" اسماً ظاهراً مثل "المجتهد" يكون تابعاً من الناحية النحوية له أي للفعل "نجح" وهو عامل الرفع فيه. وما يدل على أن هذا الفاعل "المجتهد" لا يؤثر في الفعل الذي سبقه من حيث المطابقة معه في الإفراد والتنثية والجمع هو أن صيغة هذا الفعل تبقى هي الصيغة الأصلية نفسها في الماضي والمضارع المسندين إلى ضمير الغائب المفرد. سواء أكان الفاعل الذي يليها مفرداً، أم مثني، أم جمعاً فنقول: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، ينجح المجتهدان، ينجح المجتهدون(١٠٧). وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك. لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالوا أبواك وقالوا قومك. فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا(١٠٨) ذلك أن الفعل ليس في حاجة مسيسة إلى علامة تنثية أو جمع، لأن الفاعل نفسه يعني عن ذلك إلا في لهجة طيء وأزد. وهنا نسوق قولاً لسيبويه مؤداه: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"(١٠٩). بينما الجملة المبتدأة باسم أسند إليه فعل(١١٠) من نحو: "المجتهد نجح" تعد جملة اسمية(١١١) لأنها في المستوى النحوي الساكن تتركب من جزأين منفصلين نحويًا عن بعضهما البعض. وهي في المستوى الإخباري المتغير يمكن أن تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق(١١٢). لأن المسند إليه "المجتهد" الفاعل المنطقي أو المعنوي خارج السياق (١١٣) الذي يخبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع في هذه الجملة يمكن أن يكون أساس الكلام أو ما يخبر به المتكلم عن نقطة الابتداء في الكلام(١١٤). ولما كان المسند(الفعل) الذي يلي الاسم (المسند إليه) (المجتهد) يعبر عن معلوم لأنه ذكر أمام السامع من قبل في سياق الكلام، وجدنا النحاة يطلقون على المسند إليه حين يسبق الفعل مبتدأ وليس فاعلاً(١١٥) أو نائب فاعل. ذلك "أنك لو قدمت الفاعل(١١٦) فقلت"

زيد قام (١١٧). لم يبق فاعلاً، أو نائب إنما كان مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل" (١١٨). حيث يسجل أن المبتدأ يؤثر في الفعل الذي يليه ويسند إليه (١١٩) من حيث ضرورة المطابقة معه في الأفراد والتنشئة والجمع فنقول: المجتهد نجح، المجتهدان نجحاً، المجتهدون نجحوا (١٢٠)، المجتهد ينجح، المجتهدان ينجحان، المجتهدون ينجحون. ولو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: المجتهدان نجح، المجتهدون نجح، لأن أصل الجملتين: نجح المجتهدان، نجح المجتهدون. ومثل ما لا يمكن أن نقدم المسند إليه في الجملة الوصفية (١٢١) من نحو أنجح المجتهدان؟ ونقول: المجتهدان أنجح؟ لا يمكن تأخير المسند (الفعل) في الجملة الفعلية من نحو: نجح المجتهدان، ونقول: المجتهدان نجح لأن الصفات (١٢٢) محمولة على الأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتنشئة وجمعاً (١٢٣) وذلك في صحيح أقيستهم. ولقد نص "سيبويه" على وجوب إظهار الضمير في الفعل إذا سبقه فاعل معنى مثني كان أم جمعاً، على ألا يكون هذا الضمير البارز في الفاعل المعنوي المفرد من نحو الجملة: "المجتهد نجح". و"إن قال قائل لم يجعل للضمير الواحد علامة (١٢٤)، وجعل للثنين والجماعة علامة؟ قيل له: معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه وقد يخلو من الاثنين والجماعة. فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس. واكتفي بما تقدم في العقل من حاجة الفعل والفاعل إلى علاقة ظاهرة" (١٢٥). وإذ يكاد إجلأنا الفرق الذي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية الذي ذهب بعضهم إلى أن لا فرق بينهما لا يقنع فريقاً من الباحثين الذين رأوا أن مثل جملة "المجتهد نجح"، لا تعد عند النحاة جملة فعلية لا لشيء إلا لأن الفاعل فيها قد تقدم فعله. وإذا تقدم فهو مبتدأ. لم يقتنع هذا الفريق لأنه رأى أن "الأخفش" والكوفيين قد ثاروا قبله على هذه القاعدة، وضمنوا مثل تلك الجملة في دائرة الجملة الفعلية (١٢٦) فاعلها تقدم على فعلها (١٢٧). وذهبوا إلى أنه ما منع النحاة أن يبقوا الفاعل المتقدم على فعله فاعلاً ما دامت دلالته على الفاعلية هي الأصل، وأن الفعل لم يسند إلا إليه لأنه محدث به. إن هذا الرأي كان يمكن أن يكون صائباً مقبولاً لوتعلق الأمر بصورة من صور الجملة الاسمية (١٢٨)، لأنه "إذا كان الكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على فعله (١٢٩). ولا يمنعون أن يكون يكون الفاعل المقدم مثني أو جمعاً، والفعل خالياً مما يدل على التنشئة أو الجمع" (١٣٠)، فإن الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهبوا إليه. لأن تقديم المسند إليه

(الفاعل) يؤدي إلى تكوين تراكييب صورها ممنوعة لغوياً يكشف عن غطائها النماذج الآتية: المجتهدان قام، المجتهدون قام، المجتهدتان قامت، المجتهدات قامت. ذلك أن حذاق النحاة العرب ذهبوا إلى أن الاسم الذي هو فاعل في المعنى المنطقي والمعنوي (١٣١) إذا تقدم على الفعل صار في الوظيفة مبتدأ (١٣٢) لأنه يغدو مركز الإخبار فيصبح الأهم في التركيب. ويحمل معنى الابتداء على الرغم من أنه يظل محتفظاً بشيء من معنى الفاعلية. حيث إن الضمير يعود إليه من موقع الفاعل. غير أن شأن هذا الرأي يتضاءل عند التأمل في المعنى وأحوال التركيب. بيان ذلك أن مثل الجملة "أنا نجحت" التي لا يعد الضمير المنفصل فيها "أنا" إلا مبتدأ عند جميع النحاة لأن الضمير المتصل "ت" وقع موقع الفاعل على الرغم من أن دلالة الضميرين واحدة. فإذا قلنا "المجتهد نجح" لم يجر المسند إليه "المجتهد" مجرى الضمير المنفصل "أنا" في الجملة السابقة، ومن ثم يجب أن يكون مبتدأ؟ فهو فاعل في المعنى، وليس فاعلاً في الصنعة (١٣٣). شأنه شأن نائب الفاعل الوارد في الجملة "كوفئ المجتهد" (المجتهد). وهو مرفوع على الرغم من أنه يحمل معنى المفعولية (١٣٤)، بوصفه مفعولاً به في المعنى المنطقي (١٣٥) ثم إن الذي يدلنا على أن "المجتهد" في جملة "المجتهد نجح" ليس فاعلاً وإن أسند إليه الفعل في المعنى، هو أننا نراه في مثل التراكييب الإسنادية الآتي ذكرها قد حدث منه الفعل ولا يعد في التحليل الوظيفي فاعلاً باتفاق النحاة. وهذه التراكييب هي:

أ) رأيت المجتهد قد نجح.

ب) التقيت بالمجتهد ينتظر صديقه.

ج) هذا المجتهد يواصل نشاطه.

د) إن المجتهد نجح بتفوق.

حيث يلاحظ أن "المجتهد" هو الفاعل في المعنى في هذه الجمل جميعها. غير أنه عند الإعراب يعرب مفعولاً به في الجملة الأولى، ويعرب اسماً مجروراً في الجملة الثانية، ويعرب نعتاً لأن المشتق المعرف بعد اسم الإشارة يعرب نعتاً، أو بدلاً في الجملة الثالثة، ويعرب اسم "إن" في الجملة الرابعة (١٣٦). وأساس ذلك "أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل ما كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد

الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله" (١٣٧). لأن النحاة لا ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الإعرابية، وإلا لما كان لهم مسوغ في تسمية وظائف نحوية كثيرة تتضمن معنى الفاعل من مثل أسماء الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، والأحرف المشبهة بالفعل إذا كانت أخبارها أفعالاً (١٣٨) أي وحدات إسنادية. ونستطيع أن نعرض مثالين يكون فيهما اللفظ فاعلاً في المعنى ولكنه اسم للناسخ في الصناعة النحوية.

المثال الأول:

كاد المجتهد ينهي بحثه. فالمجتهد يعرب اسم " كاد " على الرغم من أنه في المعنى فاعل.

والمثال الثاني:

كان المجتهد يطيل السهر. فالمجتهد يعرب اسم " كان " على الرغم من أنه في المعنى فاعل. ذلك أن ثمة فرقاً بين الفاعل بمعناه النحوي. والفاعل بمعناه المنطقي أو العقلي (١٣٩). ويحسن بنا هنا أن نلفت الانتباه إلى أن ثمة فرقاً بين المسند إليه النحوي والمسند إليه المنطقي. فالمسند إليه النحوي يمثل البينة الظاهرة أو بنية السطح. أما المسند إليه المنطقي فيمثل بنية العمق أو البنية المقدره. ومن ثم يقدر النحويون العرب أن نائب الفاعل إن هو إلا مفعول به في المعنى. ويرون أن المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى ليس فاعلاً نحويًا (١٤٠). فإذا كان " المجتهد " في هذه الجملة قد سبق إليه معنى المفعولية، أو الجر، أو النعت، أو اسم أن في الفعل الآخر، فإنه في نحو الجملة " المجتهد نجح " قد سبق إليه معنى الابتداء فلا يكون فاعلاً للفعل بعده هنا مثل ما لم يكن فاعلاً للفعل بعده هناك (١٤١) فالمبتدأ في الجملة الاسمية المركبة " المجتهد نجح " هو في حقيقته مبتدأ محول عن اسم تابع للفعل. لذلك لما كان هذا المبتدأ باقياً محتفظاً بشبه معنوي، أي يحتفظ بشيء من معنى الفاعلية، لأن الضمير يعود عليه من موقع الفاعل. بذلك الاسم (الفاعل) أوقع بعضهم في الوهم فظنوا أن المبتدأ المحول عن فاعل يظل فاعلاً (١٤٢). ولو كان هذا الزعم صحيحاً لظل المبتدأ المحول عن مفعول به مفعولاً به، والمحول عن مضاف إليه مضافاً إليه، والمحول عن اسم مجرور اسماً مجروراً

بالحرف(١٤٣) واللافت للانتباه أن المبتدأ المحول يأتي خبره وحدة إسنادية (١٤٤).

ويسجل أن في هذا المسند (الخبر) ضميراً عائداً على هذا المبتدأ. الذي يجب تقديمه لأنه لم يكن مبتدأ إلا بعد تحويله عن موضعه السابق بالتقديم. فلو تأخر كان ذلك معارضاً للتحويل الذي صار به مبتدأ بعد أن كان عنصراً آخر في الجملة(١٤٥).

وهذا المبتدأ يمنع تأخيره لأنه حين تأخيره تصير الجملة فعلية بسيطة. وما يؤيد أن مثل تلك الجملة اسمية مركبة قول لـ "ابن هشام" ابرز فيه خصيصة الاسم الإسنادية مؤدى هذا القول: "الإسناد إليه وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة. سواء كان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة(١٤٦) فالفعل كقام زيد. ف(قام) فعل مسند، و(زيد) اسم مسند إليه. والاسم نحو(زيد أخوك). ف(الأخ) مسند، و(زيد) اسم مسند إليه.

والجملة نحو(أنا قمت)، ف(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام والتاء)(١٤٧)جملة مسندة إلى(أنا)(١٤٨). واللافت للانتباه أن لهذا الضمير الموجود في الفعل تأثيراً بالغة أهميته يتمثل في زيادة التمكين والتوكيد. فكأنه تكرر للمسند إليه. وليس ثمة شيء كالتكرار أعلق بمعنى التوكيد. يعزز ذلك قول لصاحب الإشارات والتبهيئات من الأهمية بمكان سوقه جاء فيه: "من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له أن يقرر الحكم في ذهن السامع ويؤكد به بسبب تكراره. سواء كان اسماً ظاهراً نحو: زيد ركب، فإنه كررّ معناه ظاهراً ومضمراً مستتراً، أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت كررّ متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب نحو أنت ركبت كرر، متصلاً ومنفصلاً، وكذلك هو ركب"(١٤٩).

وقد رأى الأستاذ "علي الجارم" أن العربي لو كان يخبر بتقديم الفاعل لقال "أنا قام" و"أنت قام"(١٥٠). وحتى يجلو الأمر أكثر نورد قولاً عرض فيه "الجرجاني" لمعنى الابتداء في مثل هذا الوضع النحوي جاء فيه: "فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه(١٥١). فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام أو قلت خرج، أو قلت قدم فقد علم ما جئت به. وقد وطأت له، وقدّمت الإعلام به فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه. وذلك - لا محالة - أشد ثبوتاً وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق(١٥٢). ويتضح معنى الابتداء

أكثر في الاسم المحول عن موقعه حين يتصل به كلام يفصل بينه وبين الفعل في نحو الجملة المركبة " صديقك الذي كنت تحدثني عن أخلاقه الكريمة قد وصل " حيث لا يذهب اعتقاد السامع ابتداء في هذا الاسم " صديقك " إلا أنه مبتدأ محتاج إلى خبر. حتى إذا تلقى الخبر بالوحدة الإسنادية المؤلفة من الفعل الماضي " وصل " ، والفاعل المتمثل في الضمير المستتر استأنس إلى ذلك. ثم إنه لما كان الفعل والمبتدأ هما العاملين في الفاعل ، والخبر كان حقهما التقديم ولهذا انبثت الجملة العربية على شكلين: جملة اسمية تتألف من مسند إليه + مسند ، وجملة فعلية تتألف من مسند + مسند إليه (١٥٣) ويسجل أن الجملة الفعلية من مثل: نجح المجتهد " هي جملة مغلقة لا حذف فيها ، على حين تعد الجملة الاسمية من مثل " المجتهد نجح " غير مغلقة نحوياً. وذلك لاحتمال أن يكون الناجح غير المجتهد ، كأن يكون أخاه. فنقول: " المجتهد نجح أخوه " مما يعني أن هذه الجملة الاسمية " المجتهد نجح " تحتمل عنصراً ثالثاً. ومن ثم فهي ليست مساوية للجملة الفعلية " نجح المجتهد " (١٥٤).

ويذهب الدكتور " عبد الرحمن الحاج صالح " إلى أن مثل هذه الجملة الاسمية " المجتهد ينجح " جاء المبتدأ فيها مرفوعاً ، ولا شيء قبله يمكن حذفه. فإذا حذف هو نفسه (١٥٥) أصبحت الجملة " ينجح المجتهد ". أي أن هذه الجملة الاسمية مكونة من ثلاثة عناصر سطحية هي المبتدأ ، والفعل المضارع ، وفاعله المستتر الذي يعود على المبتدأ (هو).

ورأى أن العامل في كلمة " المجتهد " معنى مستتر فيه اصطلاح على تسمية بالابتداء ويتبدى ذلك حين المقابلة بين الخانات المؤثرة في المبتدأ في الجدول التالي:

العلة (العامل)	المسند إليه	المسند
.	المجتهد	ينجح
إن	المجتهد	ينجح
كاد	المجتهد	ينجح

حيث إن الذي يقابل " إن " و " كاد " في التأثير على المبتدأ عنصر محذوف (١٥٦) هو الابتداء. ويلاحظ أن المبتدأ المحول عن الفاعل يتعلق دائماً بغرض بلاغي.

وهذا البحث يرى أن التحويل في الجملة السالفة الذكر "المجتهد ينجح" هو تحويل بالإستبدال، وليس تحويلاً بتقديم المبتدأ. وبخصوص التصنيف الثنائي للجملة العربية فإن الذي يطمأن إليه هو أنه ينبغي أن يتم على أساس أهم ركن في الإسناد وهو المسند لأنه الخبر الذي لا تتم الفائدة بدونه. وفيه تقطع الصناعات العجيبة كما قال الجرجاني (١٥٧). من حيث موقعه ونوع الكلمة (١٥٨) التي تقوم بوظيفته، ومن حيث دلالاته. فإذا كان المسند متأخراً عن المسند إليه فالجملة اسمية أي كان نوع الكلمة التي تقع مسنداً. و"عبد القاهر الجرجاني" في معرض حديثه عن طرائق تأليف الجمل رأى أنها لا تخرج عن أصلين أحدهما مبتدأ تقدم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما فاعل مسند إليه يتقدمه فعل في البناء النحوي القاعدي.

ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل (١٥٩). وإذا تقدم المسند، وكان دالاً على الحدث والحدوث أي فعلاً، أو دالاً على الثبوت والدوام. أي وصفاً (١٦٠) عاملاً أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها (١٦١) كانت الجملة فعلية. وهذا هو الرأي السائد لأنه اطراد في التراكيب الإسنادية التامة في اللغة العربية. ف"المتبني" - وهو من هو - لم يوظف الصنف المختلف عليه (١٦٢). يعزز هذا الرأي قول للجرجاني مؤداه: "من فروق الخبر (١٦٣) الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم. وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجرده شيئاً بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء" (١٦٤).

ومنه "فالجملة (١٦٥) مركبة من مسند ومسند إليه. فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية. وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية" (١٦٦). ونلفت الانتباه إلى الاسم المثبت به المعنى عند "الجرجاني" يختلف عن الاسم (الوصف) عند "مهدي المخزومي" الذي قال: "إن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأن الفاعل - وهو مسند إليه أيضاً - إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق ذلك إلا بكون

المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد" (١٦٧) لأن هذا القول يجعل مثل الجملة الاسمية " عمر ناجح" جملة فعلية لكون المسند فيها " ناجح" دالاً على التجدد. فلا هو وصف دال على الدوام ولا هو اسم جامد.

أما الثبوت الذي عناه " الجرجاني" فهو ذلك الثبوت الذي مثل له " السكاكي" حين حديثه عن دلالة الاسم على الثبوت ودلالة الفعل (١٦٨) على التجدد في قوله: " كنحو زيد عالم، فيستفاد الثبوت. أو كونه فعلاً كنحو زيد علم. فيستفاد التجدد" (١٦٩).

فالوحدة الإسنادية الفعلية (علم + الضمير " هو") المؤدية وظيفة الخبر في هذه الجملة الاسمية المركبة تدل على التجدد. وهو ما يعضده قول القزويني: " وفعاليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت" (١٧٠). واستثناساً لهذا التصنيف مرده إلى أنه قائم على مراعاة اندراج كل صنف من صنفي الجملة العربية تحت جدول تصريفي معين يجعل شرطاً انتماء الجملة إلى أحد الصنفين هو عدم دخولهما تحت الجدول التصريفي للصنف الآخر (١٧١).

فالجمل " عمر ناجح"، " إن عمر ناجح"، " كان عمر ناجحاً"، " عمر نجح"، " إن عمر نجح"، " كان قد نجح" جمل اسمية.

والجمل من نحو: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، نجحت المجتهدات جمل فعلية. وكلا النوعين يندرج تحت جدول تصريفي خاص به. حيث يلاحظ أن المبتدأ والخبر في الجمل الاسمية ينطبقان في العدد. أما الوصف فيجب إفراده ولو كان مرفوعه (فاعله أو نائب فاعله) مثنى أو جمعاً كما يجب ذلك في الفعل (١٧٢) (من حيث الأفراد والتنشئة والجمع) (١٧٣) ولا يخرج الركنان عن هذا الضرب من المطابقة الذي يسمح به الوضع اللغوي إلا حين يكون الخبر اسم تفضيل في نحو الخبر الوارد في قوله تعالى: (نحن أعلم بما يقولون) (طه / ١٠٤). وهو " أعلم" أو حين يكون على وزن فاعيل من نحو الخبر الموجود في الآية الكريمة: (والملائكة بعد ذلك ظهير) (التحريم / ٤). وهو " ظهير" الذي حمل على المصدر فلزم الأفراد والتذكير، على الرغم من أن المبتدأ " الملائكة" ورد جمعاً. وأساس ذلك أن " المصدر لا يثنى ولا يجمع، بل يعبر بلفظ الواحد عن التنشئة والجمع" (١٧٤).

ثانياً - التحولات التي تعترض الجملة العربية :

إن التفاعل الصحيح مع مفهوم التحويل هو وحده الذي يؤدي إلى جعل الأحكام القائمة عليه صحيحة. ولما كانت الكفاية اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو الذي يعني الانتحاء، وجدنا أن هذه الكفاية تشمل مستويين للانتحاء: انتحاء البنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البنى والتراكيب المحولة، هذه التراكيب المحولة التي تستعمل في التواصل الراقى، ووجدنا أنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمس البنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟ في مبتدأ الأمر نلفت الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرة واسعة بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم.

وإن النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجملة دون التصريح به. ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة (١٧٥). والتحويل "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير" (١٧٦). و"إن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمس بالتحويل أي بالتأويل الدلالي (التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة" (١٧٧) حيث "إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة (١٧٨)" أو الوحدة الإسنادية. وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعترضها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها (١٧٩) ونحاة العربية هم أول من لجأ إلى التقدير (١٨٠) ولم يكن تقديرهم بتأثر من المنطق الأرسطي (١٨١). فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي لم تأت على بناء نظائرها (١٨٢) في الإعلال والإبدال (١٨٣). "والقول بالعامل والتقدير تحليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة" (١٨٤) والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى (١٨٥). "ويقصد به في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام" (١٨٦). وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب

المقدرة من ناحية تحديدها ، واختلفوا في طرق تحويلها إلى بنية السطح(١٨٧).

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية(١٨٨). وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضبطاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي " الأصول التي تنتم بنية التركيب(١٨٩) عند العرب"(١٩٠).

مفهوم التحويل في النحو العربي:

إذا كان التحويل في النحو التحويلي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداها عميقة والأخرى سطحية ، وكان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وجدت بشكل آخر في النحو العربي. ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرة الموازنة بين العمق المقدر والسطح الظاهر، وانتهوا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلاً تجريبياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وخلصوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد، فإنهم رأوا أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتين إحداها عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره ملبساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية(الواردة عناصرها على أصلها)(١٩١) لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح " البنية العميقة" غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتركيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً في معالجتهم تلك. وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم " أصله كذا" ، أو " قياسه كذا" ، أو هو " على تقدير كذا" ، أو " تأويله كذا" ، أو " على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنية عميقة وراء البنية السطحية المحولة(١٩٢).

وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التراكيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها ملبساً فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللبس(١٩٣).

وما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثلاً واضحاً على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول "الأشموني" في حد تمييز الجملة "فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو" طاب زيد نفساً" (واشتعل الرأس شيباً)(١٩٤). فالتمييز محول عن الفاعل والأصل(١٩٥) "طابت نفس زيد"، واشتعل شيب الرأس" (١٩٦). والجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد يكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه في قوله: "وذلك قولك امتلأت ماء وتفقات شحماً (...)" وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقات من الشحم. فحذف هذا استخفافاً" (١٩٧). والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية "تفقاً زيد شحماً" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة "تفقاً شحم زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة "تفقاً زيد من الشحم". وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل تراه مسوغاً مقبولاً ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية (١٩٨). ومعظم خلافات النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة المقدر إلى البنية السطحية(١٩٩).

"ولم يكن النحويون مجانبيين الصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية(٢٠٠). والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس.

والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ (٢٠١) بواسطة ما يعرف بـ "نظرية الحمل" (٢٠٢). وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية (٢٠٣) أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية (٢٠٤). وهذه القواعد التحويلية قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة، أو إعادة الترتيب وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختيارية. وقد تكون إجبارية. وفي كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني. أي لا بد من وجود وصف تركيبى قابل للتحليل استناداً إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها (٢٠٥). وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم المستمع على أن ينتج عدداً غير متناه من جمل لغته ويفهمها (٢٠٦). ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن تفسر لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة (٢٠٧).

أنواع التحويل:

للتحويل نوعان: تحويل جذري، وتحويل محلي.

١- التحويل الجذري:

"وهو التحويل الذي ينقل المركب الاسمي (٢٠٨) إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقد الأساس. ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية" (٢١٩) وهي تلك التحويلات التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح "التقديم لا على نية التأخير" (٢١٠). يقول الجرجاني: "اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (...)، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه (...). مثل ضربت زيدا، وزيد ضربته، لم يقدم زيدا على أن يكون مفعولاً منصوباً (...). ولكن على أن ترفعه بالابتداء" (٢١١).

وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصاً من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه من نحو: (والله لا يحب الفساد)(البقرة / ٠٥). ذلك أن لفظ الجلالة "الله" في هذه الجملة لا يخضع وظيفياً للفعل "يحب" ، وإنما العامل فيه هو الابتداء(٢١٢).

ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلاحظ أن الجملة الاسمية المركبة(٢١٣) تختلف جذرياً عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية الواردة في قوله تعالى: (قال لا أحب الآفلين)(الأنعام / ٧٦). لأن التركيبين الإسناديين "والله لا يحب الفساد" ، و "لا أحب الآفلين" يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماماً كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين(٢١٥).

يؤكد ذلك سيبويه بقوله: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله منطلق) ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (...) ومثل ذلك قوله جل شأنه: (وأما ثمود فهديناهم)(فصلت / ١٧). وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وانشغل به"(٢١٦).

وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توفرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد لأن الفعل لا بد له من اسم يشغل به. " إذ لا تعرف اللغات فعلاً بدون شخص"(٢١٧) أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدأ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه(٢١٨). وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء ، وذلك بربط الخبر بالمبتدأ(٢١٩). وهذا التحويل الجذري اعتمد عن طريق التفكيك. يقول "الفهري": "التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة "زيد ضربته" ، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة "ضربته زيد"(٢٢٠).

فالتفكيك إلى اليمين كان جذرياً ، حيث تغير الاسم بالارتفاع وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلية في إطار التحويل عن طريق التبئير. ولو أردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنوياً عن جملة "الله غير محب الفساد" وهي:

١- اسم + حرف النفي + فعل المضارع + ضمير(هو) + مفعول به.

٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل(وصف) مؤد وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.

والاختلاف بينهما دلالي توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى(٢٢١). بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: "زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات (٢٢٢) ضمير مرفوع بأنه فاعل(٢٢٣) لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل"(٢٢٤).

٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة(٢٢٥)، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة.

يقول الجرجاني: "اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير. وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر البدء إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل"(٢٢٦). فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (والموتفكة أهوى)(النجم/٥٣). هي جملة فعلية محولة تحويلاً محلياً بنيتها العميقة "أهوى الموتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب بتقديم المفعول به "الموتفكة" على نية التأخير(٢٢٧) للعناية والاهتمام، أو الاختصاص(٢٢٨). وبعضهم قسم التحويل إلى سطحي وعميق.

فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفياً والأكثر تداولاً في الكلام يتبدى في أربعة أقسام:

١- التحويل بالاستبدال.

٢- التحويل بالزيادة.

٣- التحويل بالحذف.

٤- التحويل بالترتيب.

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجمل أو الوحدات الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية بالعودة إلى البنية العميقة كذلك التراكيب الإسنادية (أي الأصل الحقيقي أو المفترض) يكون من العسير فهم تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير أصلها (أي المحولة) ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة (٢٢٩).

أما التحويل العميق فهو ذلك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة (٢٣٠).

أولاً- التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنوية "التوزيع" ، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة "بلومفيلد" يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها (٢٣١) وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى لأن "الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما (٢٣٢) من قبيل واحد تماماً" (٢٣٣).

"والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعه كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية (٢٣٤) فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صورته (٢٣٥)، يقول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ" (٢٣٦). واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يشمل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والنعته والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتد إلى مصدر أو مشتق. وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف على

نموذجين من التراكييب الإسنادية المحولة بهذا النوع وهما:

١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر:

إذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدرى وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح 5. والحق إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة/١٨٤). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية "وَأَنْ تَصُومُوا" تفترق في الدلالة عن المصدر المؤولة به "صومكم". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، فيعزب عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول فيقول "أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي" (٢٣٧).

إن مفهوم الدكتور "محمد عيد" للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزاً على الجانب الموقعي ممثلاً في استبدال هذا المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدرى ومدخوله (٢٣٨) قائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد. ولو أننا وقفنا بفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام، وهو ما لا نستطيع التسليم به.

والمصدر المؤول - فيما نعلم - لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولاً حرفياً يدرس غالباً في باب الموصول، كما هي الحال في "كافية ابن الحاجب" التي جاء فيها ما نصه "وحد الموصول الحر في ما أول مع ما يليه من الجمل (٢٣٩) بمصدر (٢٤٠) كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائذ" (٢٤١).

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية نحوية ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. وإن المراد بالاسم الأول بالصريح المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدرى سواء

أكان الحرف السابق هو "ما" المصدرية (...). أم كان الحرف المصدرية هو "أن" (٢٤٢) (...). أم كان الحرف المصدرية هو همزة التسوية بعد لفظ "سواء" (٢٤٣) أو الحرف "لو". ويرى سيبويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" ومعمولها من حيث إنها بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفة ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة، حيث يقول "باب ما تكون فيه "أن" و"أن" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا (...). كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم: "ما منعي إلا أن يغضب علي فلان" (٢٤٤). وقد لاحظت "موزل" أن سيبويه يصنف أضراباً من الكلم تصنيفاً واحداً وفقاً لخطة في الاستبدال. وتقرر أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة (٢٤٥). فهو يصنف المصدر المؤول "أن يفعل" أو "أنه يفعل أو أنه فعل" أسماء من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد (٢٤٦).

وقد أشار ابن عيش إلى أن التوكيد المصدرية بـ "أن" تقلب معنى الجملة (٢٤٧) إلى الأفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد (٢٤٨) لأنها تفتقر في انعقادها جملة (٢٤٩) إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها (٢٥٠) ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر أو نحوه (٢٥١) وتأسيساً على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة. فهو يعد وحدة إسنادية تشكل عنصراً من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة (٢٥٢) وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وسوى ذلك من الوظائف التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" حين قوله "من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدر المؤول" (٢٥٣).

وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد ساوى بين المصدر مؤوله وصريحه حين رأى أنه يصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً (٢٥٤)، فإن هذا المصدر يمكن أن

يطلق عليه المركب الاسمي(٢٥٥). وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض تتم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلة" (٢٥٦). فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهلي مؤداه " فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن "أن" لأنه أخصر؟ فالجواب أن في دخول "أن" ثلاث فوائد: إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هوأت. وليس في صيغته ما يدل على الماضي أو الاستقبال. فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع "أن" ليجتمع لها الاخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية أن "أن" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب أو الاستحالة. الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه" (٢٥٧).

٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق:

والتحويل بالاستبدال يوجب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية(٢٥٨) التي قوامها الموصول الاسمي وصلته. قال ابن يعيش: " إن الذي " وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلأ إلى وصف المعارف بالجمل (٢٥٩). وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزید أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لأنه ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً لمعرفة ولم يمكن إدخال "أل" التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة" (٢٦٠) وذكر الزمخشري أن "الذي" وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل (٢٦١). أي بالوحدات الإسنادية. ففي قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام) (النساء/١). يطمأن إلى إن التركيب الإسنادي " تساءلون " الذي ذهب " ابن يعيش " إلى أنه جملة جاءت لوصف " الذي " ، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يطمأن إلى أن لفظه " الذي " جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية " تتساءلون " لتصبح هي ، أي " الذي " وصلتها " تتساءلون ". وحدة إسنادية مضارعية وظيفتها وصف اللفظة المعرفة

" الله ". وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين: اسم الموصول المبهم، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون بينيتها العميقة " مشتقاً " اسم فاعل، أو اسم مفعول (٢٦٢). " لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول أيضاً جزءاً ولكن لا جزءاً تاماً أولاً إلا بصلة " (٢٦٣) ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلة مؤدية وظيفية نحوية ما فيها، كأن تكون واقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو نعتاً، أو مضافاً إليه. لأن كلاً من الصلة والاسم الموصول بعض من كلمة. فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها الذي رأوا أنه لا محل له من الإعراب (٢٦٤). وأساس ذلك أن " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة (٢٦٥) بعده توضحه (...). صار كبعض الكلمة. وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه (...). فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب " وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة " (٢٦٦). فالموصول الاسمي مع صلته بمثابة شطري اسم (٢٦٧) فهما كاسم واحد. قال الجرجاني " إنك لا تصل الذي إلا بجملة (٢٦٨) من الكلام قد سبق من السامع علم بها " (٢٦٩) لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابط شأنه شأن الموصول الحرفي (٢٧٠). وإذا كان ابن هشام بقوله " وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقت أصحابه أن يقولوا: الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً أنه كالكلمة الواحدة " (٢٧١) يعارض أن تكون الوظيفة النحوية لاسم الموصول مع صلته فإن بحثنا هذا سيتعامل مع طريفي هذه المعادلة على أنهما يشكلان وحدة إسنادية وظيفية (٢٧٢) تنهض بوظائف متنوعة.

ثانياً- التحويل بالزيادة:

كل كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبويرة فيها (٢٧٣) والتي هي الفعل مع مرفوعه، والمبتدأ مع خبره بسبب وعلاقة معينة (٢٧٤). وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية (٢٧٥). يقول الجرجاني: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك " (٢٧٦). " ولا يتحقق هذا من غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن

الأخر، أوتتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة أوحالاً أوتمييزاً، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفيًا أواستفهاماً أوتنمياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك (٢٧٧). والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يعد وسيلة تؤدي إلى توافق (٢٧٨) أحكام النحوم وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة (٢٧٩)

والزيادة التي تعد عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أوقيوداً (٢٨٠)، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى. وأساس ذلك أن كل زيادة في المبني تتبعها زيادة في المعنى (٢٨١)، قال السيوطي: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أوبه، أوله، أوفيه، أومعه، أوحال، أوتمييز، أواستثناء، وذلك لزيادة الفائدة (٢٨٢). فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد غير الذي كان. قال الجرجاني: "وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان" (٢٨٣).

فالتحويل إن هو إلا حمل الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. والذي ينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتحمل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد". وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً" (٢٨٤).

ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول التالي (٢٨٥) الآتي:

	زيد منطلق	•
—	زيد منطلقاً	كان
	زيداً منطلق	إن
—	زيد منطلقاً	كان
أمس	زيداً منطلقاً	حسبت
وهوراكب	خالد عبد الله	رأى

ولقد لاحظت " موزل " من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر (٢٨٦) عند سيبويه الذي يكون عنده مبنياً على المبتدأ " زيد أخوك " أو مبنياً على كان واسمها نحو " يظل زيد أخاك "، أو مبنياً على المفعول الأول (٢٨٧) نحو حسب عبد الله زيدا أخاك. وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صوراً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد. (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حسب الثاني). ولكنه يعرف له دوراً واحداً ثابتاً في بنية عميقة أصلية يرتد إليها (٢٨٨). ذلك أن " جملة (٢٨٩) كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية (٢٩٠) التوليدية " التي قوامها المبتدأ والخبر وفق خطوات ثابتة مطردة. " بل إن باب " ظن " ما يزال يحمل في عنواناته دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر " (٢٩١).

فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفرداً، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تخرجه عن كونه كلاماً واحداً (٢٩٢). ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، حيث تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي (٢٩٣) التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتنفي الحكم، وأدوات التوكيد (٢٩٤) التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات. سواء أكان لها أثر نحوي أم لم يكن (٢٩٥). وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التوبيه. ففي قوله تعالى: (إن الله غفور رحيم) (التوبة/ ٥٩). يعد الناسخ الحرفي " إن " عنصر تحويل جعل الجملة الاسمية التوليدية " الله غفور " حاملة معنى التوكيد (٢٩٦) لأن الزيادة تحول الجملة (٢٩٧) من معناها إلى معنى جديد. وهو ما عناه الجرجاني بقوله " وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان " (٢٩٨). ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام الهمزة وهل. ففي قوله تعالى: (قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) (مريم/ ٤٦). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي: " أنت راغب عن آلهتي " مكونة من مسند

إليه+مسند". فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحول الوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية ثم قدم المسند "راغب" للعناية والاهتمام(٢٩٩). ويمكن أن تعد هذه الوحدة الإسنادية مضارعية محولة باستبدال المسند(الوصف) "راغب". إذ إن بنيته العميقة "ترغب" وفي قوله تعالى: (وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ألست بربكم قالوا بلى)(الأعراف / ٢٧٢). يسجل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية "ألست بربكم" محولة بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار والفعل الماضي الناسخ" ليس" المفيد النفي، وحرف الجر" الباء (٣٠٠) المفيدة التوكيد(٣٠١). والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي "أنا رب لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معروفاً والخبر نكرة. ومن مظاهر التحويل بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية(٣٠٢) في نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون)(النحل / ١٠٨). فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة " الغافلون" ورد معروفاً بـ "أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصر الخبر على المبتدأ. وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: (إن هذا لهو البلاء العظيم)(الصافات / ٦). حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزلحقة المقترنة بضمير الفصل "هو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" معروفاً بـ "أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية البسيطة هي " هذا بلاء".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتياً من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتشكيل خبراً إنكارياً. وشاهده الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (ولن تفلحوا إذاً أبداً)(الكهف/٢٠). فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي "لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد " إذا" و" أبدا" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكد نفيه(٣٠٣).

ثالثاً: التحويل بالحذف:

الإيجاز سمة بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنس به حذاق العربية وسموه " شجاعة العربية" (٣٠٤). وللجرجاني كلمة رائعة عن الحذف أوردتها في

كتابه "دلائل الاعجاز" قال فيها "إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنى أو توسيع" (٣٠٥). ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل (٣٠٦).

وقبل أن نقف على صور الحذف نلفت الانتباه إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الحذف والتقدير والتعليل. ولئن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرف عنها العرب الأوائل شيئاً فذلك -لأن العربي القح إنما نطق اللغة العربية على السليقة (٣٠٧) (على سجيته) - فإن الحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما. فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لولم تقدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما.

وحيث إن الحذف خلاف الأصل. فإنه لا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية (٣٠٨). إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع، فيخل الحذف بالمقصود.

رابعاً- التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي (٣٠٩).

ذلك أن الجملة ينبغي أن تبني بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد (٣١٠).

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رتب خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق

الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغير مكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أو تأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي (٣١١). ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة.

فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة - وأهمها علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به. يؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده "إنما يقدمون (٣١٢) الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (٣١٣). يعزز ذلك قول للجرجاني فحواه "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" (٣١٤). "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه" (٣١٥) "والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته" (٣١٦). أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحوّلة والمتغيرة للمخاطب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره (٣١٧) "وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم". فالألفاظ تقتضي في نظمها آثار المعاني. وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (٣١٨).

والترتيب الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ماحقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع (٣١٩). وهذا النوع من التحويل

بالترتيب قسم إلى قسمين:

١- تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلاً محلياً.

٢- تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري. وقد عقد "ابن السراج" باباً في كتابه "الأصول في النحو" تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجهه (٣٢٠).

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييراً في المعنى عليه أن يجري تغييراً في المبنى. ويسمى هذا التغيير تحويلاً يأخذ صوراً متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (الزمر / ٦٦). يلاحظ الجملة الفعلية "بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل "فاعبد" وصولاً إلى قصر المفعول على فعل الفاعل (٣٢١). أي قصر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى: (إياك نعبد) (الفاتحة/٥). يلاحظ أن الجملة المضارعية "إياك نعبد" هي جملة محوطة بنيتها العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر. ولقد كان نقلها إلى مستوى دلالي خاص يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنويماً بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته تحتم تحويله إجبارياً إلى قبيله وهو الضمير المنفصل "إياك". وأساس ذلك أن الجملة الفعلية (٣٢٢) التي يكون المفعول به فيها ضميراً متصلاً، حين يراد أن يقصر الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله (٣٢٣). فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفة المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع. ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) (الضحى / ١٠، ٩). ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فلا تقهر"، و"أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين "اليتيم"، و"السائل" على فعليهما "تقهر" و"تنهر" (٣٢٤)، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة "أنت" وهذا التحويل قد جعل النص محملاً بطاقة تأثيرية عالية جداً في الجانبين المعنوي والصوتي التنغمي (٣٢٥).

هوامش وإحالات الفصل الثالث

- (١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ص ٥.
- (٢) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٢٦
- (٣) ينظر ابن هشام : مغني اللبيب، ١ / ٤١٩.
- (٤) ينظر عبد القادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي، دار الغرب الإسلامي، د.ت، ص٣٤.
- (٥) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ت ص٥.
- (٦) ينظر عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢، ١ / ٢٧٤، ٢٧٦.
- (٧) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية جديدة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٥، ٢٧. وينظر د نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٣، ٦٥.
- (٨) الزمخشري : المفصل في العربية، ص ٢٤.
- (٩) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر.
- (١٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٣٣.
- (١١) يقصد بالجملة ما سمي في بحثنا هذا بالوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٢) أو من الفعل ونائب الفاعل لأن نائب الفاعل ينزل منزلة الفاعل.
- (١٣) عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح، ١، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، بغداد ١٩٨٢، ١ / ٢٧٧.
- (١٤) ينظر ابن هشام : مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٤.
- (١٥) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٨٩ - ٣٠١. وينظر د. مهدي المخزومي : في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٤٢، ٤٧.
- (١٦) ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٧.
- (١٧) ابن هشام : مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٦.
- (١٨) كمال بسيوني : الجملة النحوية، ص ١٢٥.
- (١٩) ينظر بومعزة رابع : المرجع السابق، ص ١٥٢.
- (٢٠) ابن يعيش : المرجع السابق، ٢ / ٥١.
- (٢١) ابن يعيش : المرجع السابق، ٢ / ٥٩.
- (٢٢) ابن هشام : مغني اللبيب، ٢ / ٤٣.

- (٢٣) ينظر الزجاج أبو إسحاق إبراهيم : إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأنباري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٢، ١ / ١١ .
- (٢٤) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، د.ت، ص٩.
- (٢٥) ينظر فندريس: اللغة، ص١٦٢ .
- (٢٦) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص٧٣ .
- (٢٧) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص٩ .
- (٢٨) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٣٧٦ .
- (٢٩) يقصد بالحروف " كان" وأخواتها، و" إن" وأخواتها، و" كاد" وأخواتها، وأدوات الشرط، وغيرها مما لا يمثل ركناً من ركني الإسناد. فهي لا تغير نوع الجملة وإنما قد تغير شكلها الإعرابي أو دلالتها .
- (٣٠) جملة " أقائم الزيدان" يطمأن إلى أنها جملة فعلية. لمزيد من الإيضاح ينظر ص٥٨٢ .
- (٣١) ابن هشام : مغني اللبيب، ٢ / ٤٣٣ .
- (٣٢) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ١٢٨ .
- (٣٣) ينظر محمد صادق حسني عبد الله: الإعراب المنهجي، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٤ / ٧٢ .
- (٣٤) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣ .
- (٣٥) في صورتها الدنيا .
- (٣٦) . ينظر ابن هشام : مغني اللبيب، ١ / ١٢٩
- (٣٧) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤١ .
- (٣٨) ينظر ابن هشام : مغني اللبيب، ١ / ٢٥٤
- (٣٩) إذا كان هذا الوصف وهذا المصدر اسم فعل هذا من فعل متعد .
- (٤٠) ينظر فخر الدين قباوة : المرجع السابق، ص ١٤١
- (٤١) مثل الجملة الفعلية المصدرية بوصف رافع نائب فاعل .
- (٤٢) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤١ .
- (٤٣) ينظر حسن خميس سعيد الملقح : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، ص ١٢٢ .
- (٤٤) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل، ١ / ٧٥ .و ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢، ١٩٩٣ / ٣٣٢
- (٤٥) السيوطي : همع الهوامع، ٢ / ٥١ .
- (٤٦) ينظر د. فاضل السامرائي : معاني النحو، ص ١٥ .

- (٤٧) يقصد بأشياء أخرى : اسم الفعل والمصدر العامل عمل فعله. ينظر ص ١٤٢، ١٥٤ من هذا المبحث.
- (٤٨) ينظر د. مازن الوعر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التراكييب الأساسية، ص ٢٩.
- (٤٩) لأن تحليل الجملة ينبغي أن يبدأ من المعنى، ثم يحاول الوصول إلى طرائق التعبير عن هذا المعنى. ينظر د. نايف خرما (أضواء على الدراسات اللغوية) سلسلة عالم المعرفة الكويت، د.ت، ص ٣٠٨.
- (٥٠) ينظر د. مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١١٧.
- (٥١) ينظر د. خليل عمارة : في نحو اللغة وتراكييبها، ص ٩٤.
- (٥٢) ينظر بومعزة رابح : المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المفعول به ص ٢٢٦.
- (٥٣) الحلواني.
- (٥٤) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل، ١ / ٧٤.
- (٥٥) ينظر إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص ٢٦١.
- (٥٦) فالظرف والجار والمجرور في مثل الجملتين الاسميتين الواردتين في الآيتين الكريمتين: (فيها عين جارية) (الغاشية ١٢/)، (هناك الولاية للحق) (الكهف/٤٤). على الرغم من أنهما في البنية السطحية يشتملان المسند (الخبر) في الجملتين المذكورتين إلا أن الخبر في البنية العميقة - حسب جمهور النحاة - محذوف تقديره موجودة أو كائنة أو استقرت. ينظر ابن هشام : شرح شذور الذهب، ص ٤١٠. وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥٥، والاسترابادي : شرح الكافية ١ / ٧١.
- (٥٧) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٣٤.
- (٥٨) وليس معنى ذلك أن الفضلة ذكرها وحذفها سواء، لأن بعض الفضلات تكون هي الغاية والقصد في بعض الجمل. وقد كان النحاة واعين بهذه المسألة ورأوا أن " الحال " مثلاً وهي فضلة لا يمكن الاستغناء عنها. ينظر فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية الحال، ص ٢٨٠ وما بعدها.
- (٥٩) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٨، ٩.
- (٦٠) ينظر د. منيرة سلطان : بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف الإسكندرية جلال حزي وشركاه، د.ت، ص ١٠٢.
- (٦١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (٦٢) ساطح الحصري : آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص ١٠٨.
- (٦٣) ينظر المبرد : المقتضب، ٤ / ١٢٨.
- (٦٤) وهي الجمل المنسوخة، أي المحوثة.
- (٦٦) يصطلح على هذا التركيب الإسنادي في كتابنا هذا بالوحدة الإسنادية. ينظر جناحي الجملة الشرطية، ص ٥٠٧ من مؤلف بومعزة رابح السابق.
- (٦٧) وهو الابتداء في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية.

- (٦٨) ينظر بومعزة رابع : المرجع السابق، ص ٣٩٥.
- (٦٩) والعوامل اللفظية في الجملة الاسمية هي كان وأخواتها، وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء و"إن" وأخواتها، وما الحجازية العاملة عمل ليس، ولات المشبهة بليس، و"إن" النافية، ولا النافية للجنس. ينظر عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص ١٠١.
- (٧٠) ينظر أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي، ص ٦٣.
- (٧١) المبتدأ هو كل اسم أو وحدة إسنادية معرأة من هذه العوامل. ينظر بومعزة رابع : المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المبتدأ، ص ٩٥ وما بعدها.
- (٧٢) ابن جني : اللمع في العربية، ١ / ٢٥.
- (٧٣) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٤١٨.
- (٧٤) والشبيهة بالزائدة ما لا يستغنى عنها معنى ولا لفظاً. وهي : رب، خلا، حاشا. وسميت بشبيهة بالزائدة لأن معناها لا يتم إلا إذا ارتبطت بكلمة ثانية. ينظر جميل علوش: (مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء)، المجلة الثقافية، الأردن، العدد ٢، ١٩٩٠، ص ٨٥-٨٧.
- (٧٥) لأن الاسم بعد النواسخ لا يسمى مبتدأ، وإنما يسمى اسماً للناسخ.
- (٧٦) د. عبد الجبار توامه : (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، ص ٣٠٢.
- (٧٧) إعراب الجملة وإعراب الوحدة الإسنادية أيضاً ١.
- (٧٨) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية، دراسة نحوية لغوية، ص ١٨١، ١٨٠.
- (٧٩) ينظر د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٨.
- (٨٠) تمام حسان : المرجع نفسه، ص ٢٥١.
- (٨١) فهذه الأسماء يتغير إعرابها بتغير موقعها من الجملة أو الوحدة الإسنادية.
- (٨٢) ابن هشام : معنى اللبيب، ٢ / ٦٦٦.
- (٨٣) كما أثر ذلك بعض الباحثين المحدثين. ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترتزي : مجموعة القرارات العملية في خمسين عاماً ١٩٣٤-١٩٨٤، القاهرة، ص ١٩٢. وينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، ندوة أعمال تيسير النحو، ص ٢٩٠، ٢٩١.
- (٨٤) ووظيفة الفعل التركيبية هي الخبر لأن من سمات الفعل الدلالية أنه يخبر به ولا نخبر عنه. ينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٩.
- (٨٥) أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ينظر بومعزة رابع : المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- (٨٦) العكبري: مسائل خلافية، تحقيق محمد الخير الحلواني، دمشق، د.ت، ص ٦٤.
- (٨٧) وقد ساق لنا الدكتور عبد الجبار توامه مثالا في معرض قوله: "وقد يقع الفعل حالاً في نحو" جئت أركض"" . د. عبد الجبار توامه: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي،

- ص ٢٩٩. والحقيقة أن الفعل لا يقع حالاً ذلك أن الفعل من أقسام الكلم التي لا يخبر عنها".
الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٦٠. ولما كان لا يخبر عنه فإنه لا يكون حالاً.
- (٨٨) ينظر د. عبد الجبار توامة: المرجع نفسه، ص ٢٩٨. والمثلان المسوقان إن هما إلا وحدتان إسناديتان.
- (٨٩) ينظر السيرا في: شرح الكتاب، ١/ ٢٣٥.
- (٩٠) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص ٨٥.
- (٩١) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٥٨، ص ١٠٨، وينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢.
- (٩٢) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٢. ود. عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، أعمال ندوة تيسير النحو، ص ٢٩٠.
- (٩٣) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، ص ١٠٨.
- (٩٤) ينظر د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٥. وخليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، ص ٩٥، ٩٦.
- (٩٥) ينظر د. إبراهيم مصطفى: المرجع نفسه، ص ٥٥.
- (٩٦) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٩.
- (٩٧) ينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، ص ١١٧.
- (٩٨) ينظر جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ١١٥.
- (٩٩) ينظر سالم علوي: المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (١٠٠) الزمخشري: المفصل، ص ١٨.
- (١٠١) ينظر سالم علوي: المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (١٠٢) ينظر محمد العيد رتيمة: الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٥، ص ١١٢.
- (١٠٣) الزمخشري: المرجع نفسه، ص ١٨.
- (١٠٤) ينظر د. حسن خميس سعيد الملقح: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٤٨.
- (١٠٥) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.
- (١٠٦) فهي جملة توليدية.
- (١٠٧) ينظر محمد العيد رتيمة: الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، ص ١١٢.
- (١٠٨) سيبويه: الكتاب، ٢/ ٣٦، ٣٧.
- (١٠٩) سيبويه: المرجع نفسه، ٢/ ٤٠.

- (١١٠) والحقيقة أنه لم يسند إليه فعل وإنما أسندت إليه وحدة إسنادية فعلية (جملة فعلية بمفهوم النحة). ينظر صور الوحدة الإسنادية التي تؤدي وظيفة الخبر، ص ١٢٦.
- (١١١) أي تعد جملة اسمية مركبة.
- (١١٢) ينظر سالم علوي: الأسس العلمية للنحو عند الزمخشري، ص ١١٧.
- (١١٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤.
- (١١٤) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٣، ١١٧.
- (١١٥) ينظر محمد العيد رتيمة: المرجع نفسه، ص ١١٣.
- (١١٦) يقصد الفاعل في المعنى.
- (١١٧) هذه ليست جملة فعلية كما ذهب إلى ذلك بعضهم. ينظر د. نعيمة رحيم العزاري: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٥٣.
- (١١٨) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤.
- (١١٩) ونقصد بذلك الوحدة الإسنادية الفعلية التي تستند إلى المبتدأ وهي (الخبر).
- (١٢٠) المسند في هذه الجملة ليس هو الفعل وإنما هو وحدة إسنادية فعلية "نحووا".
- (١٢١) الجملة الوصفية هي الجملة التي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً عمل فعله.
- (١٢٢) الصفات يعني بها اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وصيغ المبالغة.
- (١٢٣) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣.
- (١٢٤) المقصود بعلامة هنا ضمير الفاعل (هو أو هي).
- (١٢٥) السيرافي: شرح الكتاب، ١ / ٣٣٥.
- (١٢٦) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٥.
- (١٢٧) ينظر د. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٢، ٨٣.
- (١٢٨) وهي الصورة التي يتطابق فيها كل من المسند والمسند إليه في حالة الإفراد وحدها في مثل الجمل: نجح المجتهد، نجحت المجتهدة، المجتهدة نجحت.
- (١٢٩) ينظر ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت، ٢ / ٦١٥.
- (١٣٠) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤١.
- (١٣١) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤.
- (١٣٢) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط ١، ١١٩١، ص ٩٣.
- (١٣٣) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٢٨٠، ٢٨١.
- (١٣٤) ينظر ابن جني: المرجع نفسه، ١ / ١٨٦.
- (١٣٥) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٢٠١.

- (١٣٦) ينظر د. محمود نحلة: لغة القرآن في جزء عم، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٤٦٦.
- (١٣٧) ابن جني: المرجع نفسه، ١/ ١٨٦.
- (١٣٨) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، ص١٠٥.
- (١٣٩) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص١٣٩.
- (١٤٠) ينظر سيبويه: الكتاب، ١/ ٩٤. وابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤، ١/ ١٤٧.
- (١٤١) أي في تلك التراكيب الإسنادية.
- (١٤٢) ينظر محمد الطاهر الحمصي: الجملة بين النحو والمعنى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة حلب، ١٩٩٨، ص٣١.
- (١٤٣) ومثال المبتدأ المحول عن مفعول به: المجتهد كافأه الأستاذ، وبنيته العميقة كافأ الأستاذ المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن المضاف إليه: المجتهد ثمن الأستاذ جهده، وبنيته العميقة: ثمن الأستاذ جهد المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن اسم مجرور بالحرف: المجتهد أعجب الأستاذ به، وبنيته العميقة: أعجب الأستاذ بالمجتهد.
- (١٤٤) نقصد بها جملة "المجتهد نجح".
- (١٤٥) ينظر محمد طاهر الحمصي: المرجع نفسه، ص٤٣.
- (١٤٦) وهو ما يسمى في بحثنا هذا وحدة إسنادية وظيفية.
- (١٤٧) أي قمت.
- (١٤٨) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ١/ ٢٣.
- (١٤٩) محمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، دت، ص٤٩.
- (١٥٠) ينظر علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٩، ص٣٧٥، ٣٧٦.
- (١٥١) المتحدث عنه هو المبتدأ.
- (١٥٢) عبد القاهر الجرجاني: دلالات الإعجاز، ص٩٢.
- (١٥٣) ينظر د. حسن خميس سعيد الملقح: نظرية التعليل في النحو العربي، ص١٤٧، ١٤٨.
- (١٥٤) ينظر د. حسن خميس سعيد الملقح: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التعليل، التفسير، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣، ص١٣٧.
- (١٥٥) لأن حذفه يناقض الغرض الأساسي المتعلق به وهو جعله مركز الجملة وتوجيه العناية والاهتمام به.

- (١٥٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، سورية، ١٩٩٤، ص ٢١١.
- (١٥٧) قال: " جميع الكلام معان (...). وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة"، دلالات الإعجاز، ص ٤٠٦.
- (١٥٨) وقد يكون الخبر وحدة إسنادية. ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً، ص ١٢٦ وما بعدها.
- (١٥٩) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل، ١ / ٧٥، والمبرد : المقتضب ٤ / ١٢٨.
- (١٦٠) " وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية ". ينظر د. رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٢٥.
- (١٦١) ومثاله : هل واضح " التعريف " ؟ وقد يكون هذا المسند وصفاً عاملاً فيعيد وحدة إسنادية نحو الوصف الوارد في الآية : (إني جاعل في الأرض خليفة)(البقرة / ٣٠). حيث إن البيئة العميقة لهذا الوصف هي " أجعل في الأرض خليفة ".
- (١٦٢) ينظر طه محمد حجازي : التصغير والنسب في شعر المتنبي : رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٤.
- (١٦٣) الخبر يشتمل الفعل في الجملة، ويشمل الخبر في الجملة الاسمية.
- (١٦٤) عبد القاهر الجرجاني : دلالات الإعجاز، ص ١٣٣.
- (١٦٥) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٦٦) ينظر برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥.
- (١٦٧) ينظر د. مهدي المخزومي : في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٧٣.
- (١٦٨) يقصد بالفعل الوحدة الإسنادية الفعلية.
- (١٦٩) أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د، ت ص ٩٠.
- (١٧٠) ينظر الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق الدكتور عبد المنعم خضاجي، بيروت، ط ٤، ١٩٧٥، ١ / ١٩١.
- (١٧١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية، ص ٣٩، ٤٠.
- (١٧٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٧.
- (١٧٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : المرجع نفسه، ص ٩٩.
- (١٧٤) ابن يعيش : شرح المفصل، ١ / ٩٣.
- (١٧٥) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٩.
- (١٧٦) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف : المرجع نفسه، ص ١١.
- (١٧٧) د. محمد الصغير بناني : المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ديوان

- المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٢١.
- (١٧٨) د. محمد الصغير بناني : المرجع نفسه، ص ٧٩.
- (١٧٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (مدخل إلى علم اللسان)، مجلة اللسانيات، ص ٥٨، ٥٩.
- (١٨٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (مدخل إلى علم اللسان)، المرجع نفسه، ص ٥٩.
- (١٨١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ٦٧ - ٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.
- (١٨٢) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.
- (١٨٣) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦ وينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٦ وما بعدها.
- (١٨٤) د. عبد الرحمن الحاج صالح : أول صياغة للتراكيب العربية، ص ٧٢. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥١.
- (١٨٥) كأن تحول الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك.
- (١٨٦) محمد الصغير بناني : المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ص ٨١.
- (١٨٧) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٢.
- (١٨٨) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١١.
- (١٨٩) يقصد به التركيب المحول، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له.
- (١٩٠) ينظر برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٤٨.
- (١٩١) فالمبتدأ في الجملة التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي معرفة لا نكرة، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدة إسنادية، ويكون مذكوراً لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به.
- (١٩٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٢١.
- (١٩٣) ينظر الأشموني : شرح الأشموني، ٢ / ١٩٥. وابن يعيش: شرح المفضل، ٢ / ٧٥.
- (١٩٤) مريم/٤.
- (١٩٥) يقصد بالأصل البنية العميقة.
- (١٩٦) ينظر الأشموني: المرجع نفسه، ٢ / ١٩٥.
- (١٩٧) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢.
- (١٩٨) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٢٨.
- (١٩٩) لمزيد من الايضاح ينظر سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢. والأشموني: المرجع نفسه، ٣ / ١٤١ وأبو علي

- الفارسي : المسائل العسكرية، ص ٤٥. وابن الأنباري : أسرار العربية، ص ١٥، ونهاد الموسى :
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٤٥ - ٧٩.
- (٢٠٠) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٤.
- (٢٠١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية اختلافها النظري والمنهجي) ،مجلة
الآداب، جامعة قسنطينة، ص ٢٨.
- (٢٠٢) ينظر بومعزة رايح : المرجع السابق، ص ٥٧١.
- (٢٠٣) ينظر محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،
١٩٨١، ص ٢٢
- (204) Noom Chomsky : Aspects de la theorie syntaxique, p88.
- (٢٠٥) ينظر محمد علي الخولي: المرجع نفسه، ص ٣٩، ٤٠.
- (٢٠٦) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١٩.
- (٢٠٧) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١٥، الهامش ١.
- (٢٠٨) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفته المبتدأ، أي ما يسميه هذا البحث الوحدة الإسنادية
- (209) Emonds Joseph : transformations radicales conservatrices et locales , ED , seuil , Paris , p
52.
- (٢١٠) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.
- (٢١١) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٢١٢) ينظر سيبويه : الكتاب ٢ / ١٢٧.
- (٢١٣) عدت مركبة لأن الخبر فيها ورد وحدة إسنادية مضارعية بسيطة.
- (٢١٤) عدت وحدة إسنادية ولم تسم جملة لأنها مؤدية وظيفه مقول القول.
- (٢١٥) ينظر سيبويه : المرجع نفسه، ٨٠ / ١.
- (٢١٦) سيبويه: المرجع نفسه، ٨١ / ١.
- (٢١٧) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٥ / ١، ٧٦.
- (٢١٨) ينظر سيبويه: الكتاب، ٨١ / ١.
- (٢١٩) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص
١٩٧ - ١٩٩.
- (٢٢٠) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٦،
ص ١٢٨.
- (٢٢١) يقصد الوحدة الإسنادية المضارعية المنفية " لا يحب الفساد".
- (٢٢٢) الوصف يطلق على الاسم العامل عمل فعله.
- (٢٢٣) أو نائب فاعل.

- (٢٢٤) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٨٧/١.
- (٢٢٥) ينظرد. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٢.
- (٢٢٦) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٢٢٧) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز : ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٢٢٨) ينظر البرزة أحمد مختار : أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم : دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.
- (٢٢٩) ينظرد. عبد الجار توأمة : (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو، ص ٣١٠.
- (٢٣٠) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢، ٩٣، وينظر ابن هشام : شرح شذور الذهب ١ / ٣٣٣ وما بعدها.
- (٢٣١) ينظر نهاد موسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٣٧، ٣٨.
- (٢٣٢) أي المستبدل والمستبدل عنه.
- (٢٣٣) د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٠.
- (٢٣٤) ينظر نور الهدى لوشن : مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المكننة الجامعية الأزرابطة، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣١٣.
- (٢٣٥) نهاد موسى : المرجع نفسه، ص ٤٨.
- (٢٣٦) ابن فارس : الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٥٧.
- (٢٣٧) محمد عيد : المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ١ / ٢٦٧.
- (٢٣٨) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم " إن" وخبرها.
- (٢٣٩) يقصد بالجمل الوحدات الإسنادية الوظيفية.
- (٢٤٠) يقصد بمصدر صريح.
- (٢٤١) ابن الحاجب : الكافية في النحو، ٢ / ٣٥.
- (٢٤٢) وقد يكون المصدر المؤول مكوناً من الحرف المصدر " أن" ومعمولها.
- (٢٤٣) محي الدين عبد الحميد : عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ١٨٥/١.
- (٢٤٤) سيبويه : الكتاب، ٢ / ٣٢٩.
- (٢٤٥) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.

(246) Mosel Ulrik : Die syntactic Bei Sibawiah, P13.

- (٢٤٧) يقصد بالجملة ما سماه بحثنا " الوحدة الإسنادية " .
- (٢٤٨) ابن يعيش شرح المفصل، ٥٩/٨ .
- (٢٤٩) يقصد بـ " جملة " الوحدة الإسنادية .
- (٢٥٠) يقصد الفعل المضارع المنصوب أو اسم " إن " .
- (٢٥١) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٥٩/ ٨ .
- (٢٥٢) ينظر بومعزة رابح : المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المركبة، ص٩٧ .
- (٢٥٣) محمود نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٦٨ .
- (٢٥٤) ينظر عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢، ١٤/١ .
- (٢٥٥) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا " الوحدة الإسنادية الوظيفية " .
- (٢٥٦) د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، ص٧٤ .
- (٢٥٧) أبو القاسم السهيلي : نتائج الفكر في النحو، ص١٢٦ .
- (٢٥٨) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية " المركب الاسمي الموصولي "، ينظر دكتور محمد فتح : من المناهج الحديثة للبحث اللغوي، ص٨٦ .
- (٢٥٩) يقصد بالجملة الوحدات الإسنادية المؤدية وظيفة ما .
- (٢٦٠) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .
- (٢٦١) الزمخشري : المفصل، ص ١٤٣، ١٤٤ .
- (٢٦٢) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للمعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل. وإذا كان الفعل فيها مبنياً لما لم يسم فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسم مفعول.
- (٢٦٣) ابن يعيش : شرح المفصل، ٦٣/١ .
- (٢٦٤) ينظر ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥٣، وينظر السيوطي : الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٧ .
- (٢٦٥) يقصد بـ " جملة " وحدة إسنادية وظيفية .
- (٢٦٦) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٣ / ١٣٩ .
- (٢٦٧) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل، ١ / ٢٦٠ .
- (٢٦٨) يقصد بجملة صلة الموصول .
- (٢٦٩) الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠ .
- (٢٧٠) ينظر محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٥٨ .
- (٢٧١) ابن هشام : المرجع نفسه، ٢ / ٤٠٩ .
- (٢٧٢) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملة مدمجة .

- (٢٧٣) أي التركيب الإسنادي التوليدي الأصلي أي النواة.
- (٢٧٤) ينظرد. خليل عمایرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٠.
- (٢٧٥) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية.
- (٢٧٦) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٤.
- (٢٧٧) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.
- (٢٧٨) المقصود بتوافق أحكام النحو توافق البنى وتكافؤها عند العرب. ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.
- (٢٧٩) ينظرد. خميس حسن سعيد الملق، نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٢٠.
- (٢٨٠) والقيّد يشمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول به والمفعول لأجله.
- (٢٨١) ينظرد. خليل عمایرة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ٩٦.
- (٢٨٢) السيوطي جلال الدين: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣.
- (٢٨٣) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (٢٨٤) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ١٢.
- (٢٨٥) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.
- (286) Mosel Ulrik : Die syntactic Bei Sibawiah, P 280.
- (٢٨٧) لأن المفعول به الأول أصله مبتدأ.
- (٢٨٨) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٢، ٢٣.
- (٢٨٩) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.
- (٢٩٠) نهاد الموسى : نظرية النحو العربي، ص ٦٣ - ٦٧.
- (٢٩١) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٢، ٢٣.
- (٢٩٢) ينظرد. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٦، ٢٧.
- (٢٩٣) من مثل لم، لا، ليس، ما، لن.
- (٢٩٤) من أدوات التوكيد : إن، أن، لام الابتداء، لام المزحلقة، نونا التوكيد، قد، لقد... إلخ.
- (٢٩٥) ينظرد. خليل عمایرة : في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠١ - ١٠٩.
- (٢٩٦) ينظرد. خليل عمایرة : المرجع نفسه، ص ١٠٢، ١٠٣.

- (٢٩٧) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٢٩٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (٢٩٩) ينظر خليل عمارة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ١٠٨.
- (٣٠٠) يعد دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض نحويلاً لا دلاليلاً لإمكانية الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحويلاً فقط لا بلاغياً. ينظر حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٩، ١٢٠.
- (٣٠١) ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١ / ١٣٩.
- (٣٠٢) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٢٤ - ١٢٦.
- (٣٠٣) ينظر الزمخشري: الكشاف، ١ / ٢٤٨.
- (٣٠٤) ابن جني: الخصائص، ٢ / ٣٦، باب شجاعة العربية.
- (٣٠٥) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٢.
- (٣٠٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، ص ٣٩.
- (٣٠٧) ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.
- (٣٠٨) ينظر د. عبد الواحد حسن الشيخ: دراسات في علم المعاني، ص ١٦٢.
- (٣٠٩) ينظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٢٠١.
- (310) Noom Chomsky : Aspects de la theorie syntaxique , P 10- 16.
- (٣١١) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣.
- (٣١٢) أي العرب.
- (٣١٣) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٤.
- (٣١٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٨٤.
- (٣١٥) الزمكاني: البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط ١، ١٩٧٤، ص ٢٣٢.
- (٣١٦) حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٠١ - ١٠٣.
- (٣١٧) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٤٤.
- (٣١٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٠.
- (٣١٩) ينظر عبد القادر مرعي: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٣.
- (٣٢٠) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو ٢ / ١٣١ وابن جني الخصائص، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٥.

- (٣٢١) ينظرد. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص٤٠٨.
- (٣٢٢) أو الوحدة الإسنادية الفعلية.
- (٣٢٣) ينظر صالح خديش : (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، ص١٨٧.
- (٣٢٤) ينظرد. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص٤٢٩.
- (٣٢٥) د. سناء حميد البياتي: المرجع نفسه، ص٤٣٠.